

قرر المغرب بعد الاستقلال سنة 1965 م، تطبيق نظرية البديل الوطني بدل اتباع سياسة المحتل الفرنسي [4] اللجنة الرسمية لإصلاح التعليم بقيادة المهدي بن بركة سنة . [4] ثم اللجنة الملكية لإصلاح التعليم التي عقدت أول اجتماع لها يوم 82 شتنبر 1975 م. وقد أقرت اللجنة المبادئ الأربعة لإصلاح التعليم، [4] التعميم : جعل التعليم متاحا جعل التعليم متاحا لجميع المغاربة باختلاف طبقاتهم، [4] التوحيد: إحداث مدرسة وطنية متجانسة. [4] التعريب: جعل اللغة العربية لغة التدريس. [4] المغربية: تعويض المدرسين الفرنسيين بأطر مغربية. والهدف من هذه المبادئ الأربعة هو تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة. الحكومات المغربية في السنوات الأولى من الاستقلال في ميدان التعليم، التعليم الذي تم إقراره والذي اعتمدت فيه المبادئ الأربعة السابقة التي حظيت بالإجماع الوطني. تكن الوضعية تخفى على أحد، بل لقد كانت موضوع تشهير من طرف الأحزاب والنقابات واتحاد الطالب فإن أول إصلاح تربوي في المغرب بعد الاستقلال كان باسم البديل الوطني، طياته إصلاحا شاملا قائما على أربعة مبادئ سياسية وتربوية كبرى. بعد أن تحقق تعميم التعليم بالمغرب، عجزت الدولة عن تحمل مصاريف هذه وأرادت التراجع عن سياسية التعميم لأن ميزانيتها ال تستطيع أن تتحمل نفقات هذه الفوج الضخمة من التلميذ والطلبة، فأصدر وزير التعليم آنذاك في بدايات الستينيات من القرن الماضي سياسة تعليمية جديدة تسمى بمذهب بنهيمة نسبة إلى وزير التعليم آنذاك الذي عين مباشرة بعد إضرابات لن تستطيع أن تلي جميع حاجيات التعليم؛ المتمدرسين ال يسائر ميزانية الدولة المحدودة. لذا، نسبة معينة من هؤلاء، وإخضاع التعليم للمحك الاقتصادي. لذا، في الفترة نفسها، تعريب التعليم الابتدائي استعدادا لتعريب التعليم الإعدادي والثانوي. وتسيير الإدارة وقد ترتب على هذه السياسة التعليمية أن ثارت عليها الأحزاب السياسية والنقابات وجمعيات الآباء واتحاد مع التشديد في قبول التلميذ فكانت النتيجة أن استقر التعليم الابتدائي عند العدد نفسه تقريبا خال سنوات المخطط. وتكييفها مع وإن كان ذلك دافعا مباشرا الانتشار ألية بالمغرب، بسبب شهد التعليم المغربي، منذ استقاله سنة 1965 م، من بين هذه الأزمات: [4] ازدياد عدد التلميذ، [4] قضية الترجمة والتعريب، [4] ضعف الإنتاج الاقتصادي المغربي، [4] تبعية التعليم المغربي للمنظومة الفرانكفونية، [4] أزمة الفشل الدراسي، [4] انتشار البطالة، [4] انفصام النظرية التربوية عن واقع الشغل، [4] ارتفاع فاتورة قضية الصحراء، [4] غياب سياسة تعليمية محكمة وجيدة، [4] فشل الإصلاحات التربوية المتعددة، [4] انتشار العنف والغش والغياب في المؤسسات التعليمية، [4] تردي منظومة القيم، [4] اكتظاظ الجامعات بالطلبة والطالبات، [4] أزمة الامساواة التعليمية الناتجة عن الامساواة الاجتماعية والطبقية والثقافية. إلى الوقت الراهن وهي كالتالي: [4] إصلاح 1975 : والتعريب. الذي كان بعنوان (نحو نظام تربوي جديد) ارتبط الإصلاح التربوي بتبني المقاربة بالاهداف السلوكية، وتحسين تدريس اللغات، وتقويتهم في المواد العلمية، بيداغوجي ناجح. [4] إصلاح 1975 : وارتبطت الجودة فيه بمشروع المؤسسة كما تنص على ذلك المذكرة الوزارية رقم 31 بتاريخ 61 أبريل . 1975 النجاح، والاستفادة من التكنولوجيا العالمية، عالوة على ذلك، وإصلاح الإدارة تخطيطا وتدبيرا وتقويما ومراقبة، مع الأخذ بالشراكة الداخلية والخارجية لتمويل قطاع التعليم. [4] إصلاح 0225 0270 - سمي «المخطط الاستعجالي» : إذ ارتأت وزارة التربية الوطنية تجاوز هذا الميثاق وقد تم إصدار مجموعة من المذكرات الوزارية الممهدة لتفعيل المخطط في مجال التربية والتعليم، وتعلق هذه المذكرات ببعض الجوانب منها: [4] محاربة ظاهرة الكتظاظ بتشبيد البنائات المدرسية، وحوسبة الإدارة للتحكم في التسيير والتدبير. [4] التصدي لضعف الكفاءة التربوية عند ولوج مهنة التعليم، [4] وضع تصور أولي حول إطار تنظيمي لعمل النقابات الذي تحتاج إليه الوزارة، وينبغي أن يقوم على التشراك والتعاقد والتمثيلية. [4] إصلاح أوضاع المدرسة في العالم القروي. [4] تشجيع الإبداع والبحث العلمي في المنظومتين التأهيلية والجامعية. [4] تعميم التمدرس حتى خمس عشرة سنة للحد من ألية، والتحكم في الهدر المدرسي. [4] الرؤية الاستراتيجية - 0275 0232 : خاصة بعد فشل المخططات السابقة بالإضافة إلى ضرورة العمل لوضع خارطة طريق لإصلاحات المرتقبة. [4] مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص [4] مدرسة الجودة للجميع [4] مدرسة الارتفاع الفردي والمجتمعي. [4] ريادة ناجحة وتدبير جديد للتغيير [4] التحقيق الفعلي لمبدأ المساواة في ولوج التربية والتكوين دون تمييز [4] إلزامية التعليم وتعميمه [4] تجديد مهن التدريس والتكوين والتدبير [4] التمكن من اللغات المدرسة وتنوع لغات التدريس [4] النهوض بالبحث العلمي والتقني والابتكار [4] ملاءمة التعليمات والتكوينات مع حاجة المجتمع ومهن المستقبل والتحكمين من الاندماج [4] القانون إطار 57. 71 : ويتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. إخفاق جميع الإصلاحات السابقة المرتبطة بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وإصدار التقارير الدولية التي أعطت نظرة سلبية عن التعليم المغربي بالإضافة إلى الملاحظات التي قدمها البنك الدولي حول منظومة التربية والتكوين بالمغرب، وكذا الخطب الملكية التي أقرت بأن التعليم المغربي يعاني بالإضافة إلى إصدار الرؤية الاستراتيجية . يهدف القانون إطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين إلى تحقيق مجموعة من

المبادئ وهي: ٤) الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ٥) إلزامية وتعميم التعليم بالنسبة للأطفال في سن التمدرس. ٦) تزويد المجتمع بالكفاءات العلمية والمفكرين والمتقنين وألطر والعاملين المؤهلين. ٧) تأمين شروط وفرص التعليم والتكوين مدى الحياة. ٨) العمل على تطوير الوسائل لتحسين جودة التعليم والتكوين. نظريات سوسيولوجيا التربية: يمكن الحديث عن مجموعة من التيارات والنظريات والمدارس والتجاهات ضمن سوسيولوجيا التربية، ويمكن حصرها في مايلي: تنبني المقارنة الوظيفية على تشبيه المجتمع بالكائن العضوي الحي. وكل عنصر من هذه العناصر وبهذا، يترابط كل عنصر في النسق بوظيفة ما. ٩) فالمجتمع نظام متكامل ومتراپب ومتماسك، المجتمعية. عرفت هذه النظرية إشعاعا كبيرا في 52 من القرن الماضي. و من روادها : ١٠) الفرنسي إميل دوركايم (Robert Merton) (durkheim Emile) ميرتون روبرت ١١) ووفقا لهذه المقاربة، فإن علم الاجتماع البحث في عالقة مكونات المجتمع بعضها ببعض وصلتها بالمجتمع برتمته. ومنهم كونت ودركايم مبدأ المشابهة العضوية للمقارنة بين عمل المجتمع بما يناظره في الكائنات العضوية. ويرى هؤلاء أن أجزاء المجتمع وأطرافه تعمل سويا وبصورة متناسقة كما تعمل أعضاء الجسم البشري، وليتسنى لنا دراسة أحد أعضاء الجسم، كالقلب على سبيل المثال، عند ضخ الدم في سائر أجزاء الجسم، يؤدي القلب دورا حيويا في استمرار وبالمثل، والمحافظة والاستقرار، والدوار الحيوية والتماسك ١٢) وعليه فإن: المدرسة الوظيفية تشدد على أهمية الاجتماع الخالقي في الحفاظ على النظام ويتجلى هذا الإجماع الخالقي عندما يشترك أغلب الناس في المجتمع ويرى الموظفون أن النظام والتوازن يمثلان الحالة العتيادية للمجتمع، كان يعتقد أن الدين يؤكد تمسك الناس بالقيم الاجتماعية الجوهرية، ويسهم بالتالي في صياغة التماسك الاجتماعي. تقوم هذه المقاربة على فكرة الفوارق الوراثية. فمن يمتلك القدرات الوراثية كالذكاء، والقدرات التعليمية الكفائية، بل اعتمادا على المعايير العلمية الموضوعية، ومن جهة أخرى، يرى إميل دوركايم أن وظيفة المدرسة تقوم على الحفاظية والمحافظة، جدلية الماضي والحاضر. بمعنى أن المدرسة وسيلة للتطبيع، تقوم المدرسة بتكييف المتعلم، وجعله قادرا على اندماج في حضن المجتمع. إذا، ويعني هذا أن المدرسة وسيلة للمحافظة على الإرث اللغوي والديني والثقافي والحضاري، ووسيلة لتحقيق والتكيف مع المجتمع. ١٣) المقاربة الوظيفية التكنولوجية: العاملة وتأهيلها، بغية تحريك الاقتصاد، وتطوير المقاولات الصناعية والتقنية. فلقد أدى " هذا المفهوم الوظيفي للتربية الذي انبنى على تفسير الفوارق التربوية بشكل وظيفي انطالقا من حاجيات المجتمع المعلنة أو الضمنية، إلى ظهور الوظيفية التكنولوجية، يبرر وجودها في بعض معطيات النمو الاجتماعي في الدول الصناعية. والنمو الاقتصادي أديا إلى طرح مشكلة اليد العاملة المؤهلة كحاجة جديدة. وهكذا، ١٤) الأولى سياسية، ديمقراطية لكي تحد أو تقلل من التمايزات الصارخة المتجذرة في سلبيات الماضي، ١٥) والثانية اقتصادية، ألطر المائمة. ومن ثمة، بدأ الاهتمام ببناء وتربية مجتمع مبني على النمو وتعميم الكفاءات، وبذلك تم التقاطع والالتقاء بين الحجج والدلائل التي تقدمها كل من الوظيفية التكنولوجية ونظرية الرأس مال الإنساني التي اعتمدها المنظرون الاقتصاديون الذين يعتبرون التربية كاستثمار منتج على المستوى الفردي والجماعي. استثمار كفاءات الفرد إلى أقصى حد وفق ما تسمح به لكن سرعان ما والإحصائيات؛